ارتفاع وتيرة الضغوطات المالية التي تواجهها البلاد

سحبت حكومة الكويت مبلغ 7.5 مليارات دينار (24.7 مليار دولار) من صندوق الأجيال (سيادي)، لتغذية العجز الجاري في موازنة العام المالي الذي ينتهي في 31 مارس المقبل.

ونقلت وسائل اعلام ، عن مصادر في الحكومة الكويتية قولها، إن المبلغ المسحوب من الصندوق، تم عن طريق عمليات نقل الملكيات أو مبادلة الأصول، لتوفير السيولة النقدية للحكومة. يأتي ذلك، بينما ارتفعت وتيرة الضغوطات المالية التي تواجهها البلاد بسبب هبوط أسعار النفط الخام، وتقرير لوكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني أورد أن السيولة النقدية للبلاد شارفت على النفاد.

وبحسب بيانات استندت إليها الصحيفة عن وزارة المالية، فإن إجمالي العجز في ميزانية البلاد خلال الشهور التسعة الأولى من العام المالي الجاري، بلغ 5.4 مليارات دينار (17.8 مليار دولار).

9 قطاعات تسجل هبوطا بصدارة التكنولوجيا

جني أرباح يهبط بالبورصة.. والسيولة ترتفع 23 بالمئة

هبطت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الأربعاء، بفعل العمليات المضاربية السريعة لجني الأرباح بعد صعود غالبية الأسهم في جلسة سابقة .وهبط المؤشر العام للبورصة 0.26%، وتراجع السوق الأول بوتيرة هي الأكبر وبنسبة 0.33%، وانخفض المؤشر الرئيسي بنحو 0.06%، فيما أنهى "رئيسي 50" التعاملات شبه مستقر.

وزادت سيولة البورصة بواقع 22.6% لتصل إلى 50.08 مليون دينار مقابل 41.05 مليون دينار ، كما ارتفعت أحجام التداول 15.1% لتصل إلى 424.41 مليون سهم مقابل 368.83 مليون سهم بجلسة الثلاثاء.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات هبوطاً بصدارة التكنولوجيا بتراجع نسبته 3.30%، بينما ارتفع 4 قطاعات أخرى يتصدرها المواد الأساسية بنمو نسبته 1.48%.

وجاء سهم "ياكو" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض نسبته 9.62%، فيما تصدر سهم "المتكاملة" القائمة الخضراء مُرتفعاً بنحو 7.89%.

وحقق سهم "الكويت الوطني" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 6.56 مليون دينار مُتراجعاً بنسبة 0.24%، بينما تصدر سهم "الأولى" نشاط الكميات بتداول 54.32 مليون سهم مُتراجعاً بنحو 4.98%. وأغلقت بورصة الكويت تعاملاتها على انخفاض مؤشر السوق العام 14ر7 نقطة ليبلغ مستوى 29ر5701 نقطة بنسبة هبوط بلغت 26ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 4ر424 مليون سهم تمت عبر 12497 صفقة نقدية بقيمة 08ر50 مليون دينار (نحو 2ر165 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7ر2 نقطة ليبلغ مستوى 69ر4681 نقطة بنسبة هبوط بلغت 06ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر361 مليون سهم تمت عبر 7878 صفقة نقدية بقيمة 5ر21 مليون دينار (نحو 9ر70 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 5ر20 نقطة ليبلغ مستوى 58ر6219 نقطة بنسبة هبوط بلغت 33ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر62 مليون سهم تمت عبر 4619 صفقة بقيمة 5ر28 مليون دينار (نحو 05ر94 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 21ر0 نقطة ليبلغ مستوى 90ر4848 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 06ر286 مليون سهم تمت عبر 5570 صفقة نقدية بقيمة 02ر18 مليون دينار (نحو 4ر59 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (المتكاملة) و(المصالح ع) و(م الأعمال) و(ثريا) أما شركات (وطني) و(بيتك) و(م الأعمال) و(أعيان) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (ياكو) و(خلي ج ت) و(الأولى) و(فجيرة أ) الأكثر انخفاضا.

تعديل قانون الصندوق وإلغاء ورقة إقرار الدين

المدلج: لجنة تعمل على ثلاثة محاور لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج، أن الإصلاح التجاري والاقتصادي عبر إقرار قوانين جديدة وتعديلات أخرى هو الطريق الأمثل لانتشال المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أزمتها الحالية.

وقال المدلج في بيان صحافي، إنه التقى بعدد كبير من المبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة الممولين من الصندوق وغير الممولين من الصندوق منذ أواخر ديسمبر الماضي.

وأضاف أنه تمت ترجمة هذه الاجتماعات عبر اجراءين، الأول تشكيل لجنة بتاريخ 20 يناير الماضي، بعضوية ممثلين من الجمعية الاقتصادية، وجمعية المبادرين الكويتية، والاتحاد الكويتي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ممثل من جمعية رواد الأعمال، واتحاد

فيصل المدلج

أصحاب المطاعم والتجهيزات الغذائية ، فضلا عن أشخاص من ذوي الخبرة لبحث العقبات التي تواجه المبادرين من أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة، والثاني التنسيق مع وزير المالية لترتيب مقترح قانون الضمان المالي بحيث يتم توفير أداة لتمويل هذه الشركات والمشاريع الصغيرة.

أوضح إن عمل اللجنة المشكلة ينطلق ضمن ثلاثة محاور الأول هو دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القوانين الجديدة والمقرة لتعطيهم ميزة كأصحاب مشاريع متوسطة من خلال أجهزة الدولة، والثاني وضع مقترحات لتعديل قانون الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والثالث إلغاء ورقة إقرار الدين المصلطة على رقاب رواد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من المبادرين.

وقال المدلج في بيانه إن الإجراء الثاني وهو مقترح قانون الضمان المالي بالتعاون مع وزارة المالية سيمكن من توفير مساحة لحل عدد كبير من العقبات والمعضلات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء بسبب مكافحة وباء كورونا-كوفيد 19، أو الإجراءات الإدارية التي مر بها أصحاب هذه المشاريع أو الظروف الاقتصادية الاستثنائية.

وأشار إلى التحرك نحو تمديد تأجيل أقساط مقترضي الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من إحساسنا بالمسؤولية تجاه أصحاب المشاريع، وتم التأجيل لهم لمدة سنة، مبيناً أن هذه المدة تعطينا مساحة لتعديل قانون إنشاء الصندوق، وكذلك تعطي مساحة لبحث وتسوية أوضاع المتعثرين عن السداد0

وأعرب المدلج عن أمله بالانتهاء من إعداد هذه التعديلات المقترحة خلال الأسابيع القادمة ليصار إلى تفعيلها بأسرع وقت ممكن بما يضمن علاج الصعوبات التي يواجهها أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة.

«التجارة» تجدد صفة الضبطية القضائية لـ 170 موظفاً

أصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج قراراً وزارياً يقضي بتجديد صفة الضبطية القضائية ل 170 مفتشا من العاملين بجميع قطاعات الوزارة.

وقالت وزارة التجارة والصناعة في بيان صحافي إن القرار رقم 37 / 2021 حدد تجديد صفة الضبطية القضائية لمدة ستة أشهر تبدأ من تاريخ صدوره، بذات الصلاحية المنصوص عليها في القرار الوزاري 43 / 2020

أضافت أنه بموجب القرار تم تجديد صفة الضبطية القضائية ل 122 موظفا في قطاع المساعدة لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك ، و32 موظفا في قطاع الشؤون الفنية وتنمية التجارة و

13 موظفا في قطاع الدعم الفني و التخطيط بالإضافة الى 3 موظفين من قطاع الشركات والتراخيص التجارية.

وذكرت أن مهام الموظفين هي اثبات المخالفات التي تقع بالمخالفة لاحكام المرسوم بقانون رقم 10 لسنة 1979، بشأن الاشراف على الاتجار بالسلع و الخدمات والاعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها و المعدل بالقانون رقم 117 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية ، وعلى قانون الرقابة التجارية رقم 68 لسنة بشأن قانون التجارة والقوانين المعدلة له،والقرارات الوزارية المنظمة لضبط السوق

ووفقا لهذا القرار، يمنح موظفو الادارة الحق في ضبط واثبات المخالفات التي تقع بالمخالفة لأحكام القوانين والقرارات الوزارية واثباتها في محاضر رسمية، كما يكون لهم الحق في دخول مقار الشركات والمكاتب والمحال التجارية ، وطلب المعلومات التي تساعدهم على اداء المهام والاختصاصات التي يباشرونها.

«الخليج» يحقق صافي ربح بمقدار 29 مليون دينار في 2020

جاسم بودي

أنطوان ضاهر

أعلن بنك الخليج عن تحقيق صافي ربح بمقدار 29 مليون د.ك. ومقدار 10 فلوس لربحية السهم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، مقارنةً بصافي ربح قدره 64 مليون د.ك. وربحية 22 فلس للسهم الواحد عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. ويوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 5 فلوس عن السهم الواحد بعد موافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي المزمع انعقاده في مارس 2021. وستكون هذه السنة السادسة على التوالي حيث يقوم بنك الخليج بمنح توزيعات نقدية للمساهمين.

ويعزى الانخفاض في صافي الربح مقارنةً بالسنة السابقة إلى انخفاض إيرادات الفوائد (47 مليون د.ك.) جراء الهبوط الحاد في أسعار الفائدة، وتدني إيرادات الرسوم (8 مليون د.ك.) بسبب تراجع النشاط الاقتصادي، وإيرادات الفوائد غير المتكررة في 2019 (20 مليون د.ك.)، والتي قوبلت جزئياً بانخفاض في مصروفات الفوائد (27 مليون د.ك.) وانخفاض المصروفات التشغيلية (14 مليون د.ك.). إلا أن البنك يتمتع بوضع جيد يتيح له خوض عام 2021 بمحفظة ائتمانية ذات جودة عالية، ومخصصات إضافية وفيرة، ومصدات رأسمالية كبيرة، وتصنيفات في المرتبة "A" من كبرى وكالات التصنيف الائتماني.

وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة في البنك 1.1% في نهاية 2020، دون تغيير عن نهاية سنة 2019.

وفي نهاية 2020، بلغ إجمالي المخصصات للتسهيلات الائتمانية 284 مليون د.ك.، مقارنةً بـ 172 مليون د.ك. من المخصصات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 9. وعليه، فإن البنك يحتفظ بمخصصات إضافية بلغت 112 مليون د.ك.، مقارنةً بمقدار 106 مليون د.ك. في السنة الماضية. وهذه هي السنة الثالثة على التوالي منذ بدء سريان المعيار المحاسبي رقم 9، والتي تتجاوز فيها مخصصات الائتمان في البنك 100 مليون د.ك.

وواصل البنك قوته من حيث النسب الرأسمالية الرقابية، فقد جاءت الشريحة الأولى من رأس المال بنسبة 14.85%، أي أعلى بواقع 5.4% من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 9.5%، وبلغ معدل كفاية رأس المال 18.25% أي أعلى بواقع 6.8% من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 11.5%.

وتعليقاً على هذه النتائج، صرح جاسم مصطفى بودي، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً: "شهد عام 2020 أحداثاً غير مسبوقة، حيث تأثرت حياتنا اليومية بجائحة كورونا (كوفيد19-) التي اجتاحت العالم، والتي لا تزال تشكل عبئاً على الاقتصاد والمجتمع. وخلال عام 2020، انعكست قوة الأداء المالي لبنك الخليج في اتساع انتشاره واستمرار قدرته على الصمود في ظل الأوضاع الراهنة. وكانت صلابة رأس المال البنك، والمستويات الجيدة للسيولة لديه، والمخصصات الائتمانية الوفيرة، وانخفاض نسبة القروض غير المنتظمة، بمثابة عامل مساند للبنك طوال تلك الأوقات الصعبة."

وتعليقاً على أنشطة البنك، صرح أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، قائلاً: "واصلت شريحة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج اتجاهها الصعودي، محققةً نمواً بنسبة 6% لتبلغ 1.7 مليار د.ك. كما في نهاية 2020، لتساهم بنسبة 38% من محفظة القروض في بنك الخليج.

ورغم أن الفروع لم تعمل بطاقة استيعابية بنسبة 100% خلال معظم أوقات السنة بسبب فترات الحظر التي سادت في البلاد، فقد تمكن البنك من مواصلة تقديم خدماته إلى عملائه من خلال شبكته الواسعة من أجهزة الصراف الآلي وقنوات الخدمات المصرفية الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز المنصة الرقمية من خلال تطوير إجراءات تسجيل الدخول البيومترية والإخطارات وتحديث بيانات برنامج "أعرف عميلك.""

و أضاف ضاهر قائلاً: "وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي شابت الأسواق، فقد ظلت شريحة الخدمات المصرفية للشركات تتمتع بالمرونة والانتقائية في إدارة محفظة القروض التي بلغت قيمتها 2.7 مليار د.ك. كما في نهاية 2020، مما ساهم بنسبة 62% من محفظة القروض في البنك. وخلال 2020، تحول تركيز فريق الخدمات المصرفية للشركات نحو دعم العملاء من الشركات و المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قيمة الشيكات المرتجعة في الكويت تتقلص 30 بالمئة خلال 2020

تراجعت قيمة الشيكات المرتجعة في العام الماضي (2020)، بما نسبته 30%، بقيمة تقدَّر بنحو 23.8 مليون دينار، وفقا لما نشره موقع مباشر .

فإنه فيما يبدو أن الجائحة أثرت في جميع التعاملات والممارسات، حتى السلبية منها، فقد تراجع حجم وقيمة الظاهرة السلبية المتعلقة بارتجاع الشيكات، لعدم وجود أو كفاية الرصيد.

وفي العام الماضي، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المرتجعة 55.8 مليون دينار، مقارنة مع 79.6 مليون دينار لعام 2019، بفارق 23.8 مليون دينار.

الجدير بالذكر، أن إجمالي الشيكات التي تم تداولها في العام الماضي بلغ 3.783 ملايين شيك، بقيمة إجمالية تقدَّر بنحو 22.377 مليار دينار، مقارنة مع عدد الشيكات لعام 2019 الذي بلغ 5.814 ملايين شيك، قيمتها 32.712 مليار دينار، بفارق نحو 10.335 مليارات تقريباً.

وتقدَّر نسبة التراجع بالعام الماضي في إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للبنوك بنسبة 31%، نتيجة انخفاض مستوى التعاملات التجارية، وإغلاق وتوقف معظم الأعمال على مدار العام الماضي، وتدني عمليات التبادل والتعامل في مختلف الأنشطة والقطاعات.

وبالتبعية كانت أعداد الشيكات المرتجعة في العام الماضي أقل، حيث بلغت نحو 4017 شيكاً لـ2664 عملياً، مقارنة مع عام 2019 بـ5508 شيكات لـ3878 عملياً.

في سياق متصل، بلغ إجمالي الحسابات المغلقة بسبب الشيكات المرتجعة لعدم وجود رصيد 640 حساباً في العام الماضي، مقارنة مع 899 حسابا لعام 2019.

وتغلق البنوك حسابات العملاء التي تشهد ارتجاعات للشيكات، بسبب عدم وجود رصيد، حيث غالباً ما تكون تلك الشركات غير واضحة النشاط التشغيلي، ولا تتسم بالملاءة أو الجدية، كما أن تنظيفها من تعاملات البنوك يخفف الكثير من الأعباء عن المصارف.

«كوفبك» تحقق أكبر إنجاز استكشافي للغاز في تاريخها بماليزيا

الشيخ نواف الصباح

أعلنت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك) أن شركتها التابعة (كوفبك ماليزيا) حققت أكبر إنجاز استكشافي للغاز في تاريخ الشركة.

وقالت (كوفبك) في بيان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن الاكتشاف تم تأكيده عبر البئر التقييمية الثانية (Lang Lebah-1RDR2) في عقد مشاركة الإنتاج في قطاع (SK-410B) بماليزيا.

وبينت أنها شرعت بحفر البئر الثانية بعد النتائج الإيجابية التي حققها البئر التقييمية الأولى (Lang Lebah-1RDR2) في عام 2019 بقطاع (SK-410B) الذي يبعد نحو 90 كيلومترا عن ساحل سيراواك في ماليزيا.

وذكرت كوفبك أنها تمتلك حصة عاملة تبلغ 5ر42 في المئة من القطاع بالمشاركة مع شركة (بتروناس شاريجالي) التي تمتلك 15 في المئة والمشغل (بي.تي.تي.إي.بي. إتش.كي.أو) المحدودة التي تمتلك 5ر42 في المئة.

وأضافت أنه بعد الانتهاء من حفر البئر التقييمية الثانية بعمق 4320 مترا تبين أن كثافة التكوينات المنتجة للغاز تبلغ أكثر من 600 متر وتمخضت نتائج اختبار إمكانيات البئر عن إنتاج مستقر بمعدل 50 مليون قدم مكعبة في اليوم.

وذكرت أن النتائج أكدت وجود كميات وفيرة من الغاز قدرت بأكثر من ضعف التقديرات الأولية لعام 2019 مما سيتطلب الإسراع في خطة تطوير المشروع.

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي بالوكالة ل(كوفبك) الشيخ نواف سعود الناصر الصباح قوله إن "هذا الاكتشاف الناجح للغاز يقدر على مستوى عالمي ويأتي نتيجة جهودنا الحثيثة لتعظيم القيمة للقطاع النفطي الكويتي وتوطيد دور (كوفبك) فيه عبر استكشاف الهيدروكربونات في أحواض غزيرة الإنتاج".

وأضاف الشيخ نواف الصباح أن (كوفبك) أدت دورا مؤثرا ونشيطا في هذا الاكتشاف الضخم معربا عن فخره واعتزازه بموظفي (كوفبك).

يذكر أن الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية هي شركة تابعة لمؤسسة البترول الكويتية وتعمل في مجال استكشاف وتطوير وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خارج دولة الكويت.

«بوبيان للبتروكيماويات» توصي بتوزيعات سنوية لا تقل عن 40 بالمئة نقداً

اجتماع سابق للشركة

أوصى مجلس إدارة شركة بوبيان للبتروكيماويات في اجتماعه الذي انعقد أمس الأربعاء، بتحديد حد أدنى للتوزيعات النقدية عن السنوات المالية (2021 – 2022 – 2023).

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية ، إن الحد الأدنى للتوزيعات النقدية عن الثلاث سنوات المذكورة لن يقل عن نسبة 40% من القيمة الاسمية للسهم أي بواقع 40 فلس للسهم الواحد في العام الواحد.

وأوضحت الشركة أن كل توزيعة سنوية ستكون خاضعة لأداء الشركة وموافقة الجهات الرقابية والجمعية العامة للمساهمين.

كانت أرباح "بوبيان للبتروكيماويات" ارتفعت 53.2% بالنصف الأول المنتهي في 31 أكتوبر 2020، لتصل إلى 5.1 مليون دينار، مقابل 3.33 مليون دينار أرباح نفس الفترة من عام 2019.